

مختارات إعلامية

٢٠٢١/٣/٢٤

المدونة القانونية الرئاسية لاسترداد الأموال المنهوبة بين الآمال والتحديات

د. أحمد عبد الرزاق شكاره

جريدة المدى

أكد الدكتور فخامة الدكتور برهم صالح رئيس الجمهورية العراقية أن رئاسة الجمهورية بصدد وضع مدونة قانونية حول آليات استرداد الأموال المنهوبة من العراق.

لا شك أن الخبر بحد ذاته يعطي التصور المبدئي أن سلطات النظام السياسي في العراق برغم أو بسبب تراكم الأزمات الاستراتيجية (السياسية - الامنية - الاقتصادية - المالية والمجتمعية - الصحية - البيئية) التي ينوء بحملها العراق جادة في السير قدماً في محاربة جانباً أساسياً من شبكة الفساد المتجذرة، المعقدة والخطيرة التي تتحدى حتى الأعراف والقوانين السائدة دون رادع مناسب يشفي غلة العراقيين لاستعادة ثقتهم في النظام السياسي - الدستوري المحمل أصلاً بتحديات تنموية إنسانية خطيرة "لا بد من تجاوزها أو تجسيرها سريعاً".

أمر كهذا يستدعي منا أن نتطلع إلى اعتماد منظار راصد دقيق في إمكانية تحقق هذا الهدف الجليل الذي يتطلع إليه شعبنا بشغف من أجل تأسيس بناء رصين لمحيط سياسي - إجتماعي - اقتصادي آمن ومزدهر لبناء علاقات متبادلة متينة نسبياً بين صناع القرار وممثلي الشعب العراقي بكل أطرافه وتلاوينه المجتمعية - الثقافية. علاقات رصينة قائمة على المرجعية الدستورية - القانونية و"الحكم الرشيد" معاً والتي يفترض أن تصل إلى درجة عالية من الثقة المتبادلة بين "صناع القرار الرسمي" والشعب بصورة تقرن الأقوال بالأفعال أو بمناهج السلوك المقبولة إنسانياً وتنموياً. إن التصورات العامة حول مستقبل محاربة شبكة الفساد السياسي - الإداري والاقتصادي مسألة من الصعب أن توفر لنا نتائج مباشرة ملموسة حقيقية دون إعطاء صورة استراتيجية شاملة معمقة وجلية لتشخيص طبيعة الأوضاع الإنسانية الحرجة التي يعيشها العراق والعراقيون والتي

أوصلت حالة بلدنا إلى حافة الهاوية أو الفشل في الأداء الرسمي في مجالات حياتية متعددة متنوعة يراد لها أن تتغير إيجاباً وسريعاً من أجل الاعلاء من نوعية الحياة وتعزيز كرامة البشر.

الرئيس برهم صالح أدرك بحس ثاقب أطلق المبادرة "الرئاسية" نظراً لأن: "ملف الفساد (وفقاً لتقديره) يعد خطيراً وضخماً وبحاجة لمعالجات أوسع وأعمق". أموال ضخمة سربت خارج البلاد بصور مختلفة منها إستثمارات إقتصادية أو أرصدة في البنوك والمؤسسات التجارية وودائع في ملاذات أمنة Offshore Save Heavens بتقديرات متباينة في حجمها يصل إلى مئات المليارات من الدولارات ما ينيف عن ٥٠٠ مليار دولار "وفقاً لبعض التقديرات". علماً بأن الرئيس العراقي قد استدرك بالقول: "مع كل هذه التحديات كانت هناك إجراءات ومحاكم (عراقية) عملت على الحكم في قضايا مهمة بالفساد". مضيافاً حقيقة مهمة لا يمكن إغفالها تقول بأنه لا يمكن أن يستتب الأمن في البلاد دون إتخاذ السلطات الرسمية المعنية إجراءات لضرب الفساد خاصة وأن العراق سائر في طريق إطلاق حملة إنتخابية برلمانية جديدة في تشرين أول القادم. إنتخابات كما أكد صالح يراد لها أن تكون "نزيفة والمواطن العراقي يشعر بالطمأنينة بأن صوته ممان وقراره محترم ولا يتم التلاعب به من خلال من خلال التزوير والإجراءات الأخرى". علماً بأن مصاعب إسترداد الأموال المهربة في الخارج لا يمكن الاستهانة بها نظراً لحالة التعقيد التي تتناول تقديم الأدلة والبراهين الكافية لاستردادها، إن الكثير من المدانين بتهم قضائية يقدمون دفوعاً - يمكن لمحامين بارعين تنفيذها خاصة إذا ما توفرت الإرادة السياسية الحازمة لمحاسبة الفاسدين - تشير إلى أن بقاءهم في الخارج يرجع لكونهم معارضين للحكم القائم. أما الآليات المعتمدة لاسترجاع هذه الأموال فقد بينها الأستاذ سعيد ياسين موسى العضو المستقل في مجلس مكافحة الفساد - تأسس في مرحلة سابقة لحكومة السيد الكاظمي - على أنها من مهام لجنة النزاهة وصندوق استرداد الأموال مضيافاً الحاجة إلى جهود فاعلة مؤثرة لوزارتي الخارجية والعدل " في إبرام الاتفاقيات والعقود الثنائية والجماعية مع الدول لأسترداد المجرمين الهاربين (خاصة من قبل الانتربول) وتجميد وحجز الأموال المهربة". مجال آخر مكمل يفترض أن يتم بحثه بكل إستفاضة وجرأة يرتبط بمسألة معلومات الرصد والمتابعة للأموال المنهوبة إضافة إلى "تحليل البيئة القضائية لدول الملاذ من أجل حجز وتجميد الأموال المهربة وعودتها للدولة العراقية"، علماً بأن لكل دولة ظروفها وإجراءاتها القانونية - القضائية المعقدة في توفير آليات الاسترداد ، لعل من المناسب الإشارة أن قانون استرداد الأموال المهربة في العراق قد وقر بدوره إمكانية للسماح باستقطاب شركات قانونية (مختصة) للقيام بهذه المهام الوطنية الرادعة لكل من تسول له نفسه

ارتكاب مثل هذه الجرائم البعيدة كل البعد عن الروح الوطنية التي يفترض أن يتحلى بها كل مواطن عراقي غيور على حماية مصلحة وطنه ومصادر ثروته. مع ذلك فإن واقع الحال يشير إلى عكس ذلك وفقاً لرأي العضو المستقل في مجلس مكافحة الفساد حيث فشلت السلطات العراقية في إعادة الأموال المهربة برغم تشكل عدة لجان مختصة باستعادتها وأخرها في عام ٢٠١٦ حيث شكلت لجنة ضمت جهات عدة من البنك المركزي العراقي، هيئة النزاهة، وزارة المالية، وزارة الخارجية، جهاز المخابرات وجهات أخرى ولكنها لم تصل لنتائج ملموسة واضحة. ما ضاعف من الفشل أن المبالغ المقدرة الواجبة الدفع للمحامين – بضمنهم أجانب - وصلت إلى ٩ ملايين دولار. من منظور مكمل "أبدت الامم المتحدة رغبتها في تقديم تسهيلات إجرائية لسلطات العراق بشأن رفع اليد عن الأموال المهربة والمجمدة لغرض إسترجاعها". بلغة الأرقام أكدت لجنة النزاهة في تقريرها للعام ٢٠٢٠ أنها اصدرت (١٢٠) قراراً قضائياً غيابياً لتسليم المدانين والمتهمين الهاربين المطلوبين للقضاء، كما وفتحت (٥١) ملف تسلم للمتهمين والمدانين الهاربين، أثبتت مغادرتهم للعراق بينهم وزيران ومن بدرجته و(٢٥) من ذوي الدرجات الخاصة والمدربين العاميين.

إن المحاسبة الصارمة لـ "حيتان الفساد" واسترداد الأموال المنهوبة مسألة لا بد تتم وفقاً للقوانين الوطنية المشرعة هذا من جهة مع إهتمام جدي متواصل مع محركي قوى الاقتصاد السياسي العالمي (دولا وغير دول من مؤسسات، شركات وإحتكارات إقتصادية متعددة الجنسية) تهيمن على النظام الاقتصادي العالمي من جهة أخرى والهدف هو عملية تحجيم ومصادرة لمصادر الفساد الاداري –السياسي –الاقتصادي – المالي. ضمن هذا السياق أشار الكاتب الصحفي علي أكرم زهيب الى نموذج محدد يعكس واقعا مؤسفا لصعوبة القضاء على الفساد المتجذر في مفاصل الدولة حيث وضح بأن حكومة السيد عادل عبد المهدي التي استقالت بسبب الضغط الشعبي للثورة الشبابية التشرينية سبق أن رصدت تخصيصات مالية وصلت إلى "٢٥ مليون دينار (نحو ١٧ مليون دولار امريكي) ضمن موازنة العراق الاتحادية للعام ٢٠١٩ لإسترداد الاموال المنهوبة من العراق.. لم تسترد سوى ١,٦ مليار دينار (نحو مليون دولار) من حجم تلك المبالغ."

أمر إن صح ينبئ عن وجود حالة فساد أخرى في عملية أريد لها أن تحقق للعراق إنجازاً مهماً على صعيد استرداد الأموال المنهوبة في حين أن دورها الحقيقي لايباري حجم الإمكانية المالية التي وضعت تحت تصرف اللجنة المعنية بإسترداد أموال العراق المنهوبة. وبافتراض أن

الاحصائية تحتاج للمزيد من التوثيق من مرجعية عالمية متخصصة فإن الواقع المعاش يبين أن ما تحقق فعلياً من استرداد أموال نهبت بصورة غسيل للأموال وغيرها من أساليب غير قانونية لايقارن بالحجم الكلي التقريبي للأموال المهربة ما اثقل كاهل الاقتصاد العراقي بصورة أوصلته إلى درجة من الضعف الشديد في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

علماً بأن المفارقة تشير إلا أن ما أضحي جزءاً من موازنة الدولة العراقية "الانفجارية" من أموال عوائد النفط ومن المنح والمساعدات الدولية عبر مرحلة زمنية منذ ٢٠٠٣ برغم تذبذب أسعار النفط ما بين انخفاض شديد (مايقارب من ٢٥ دولاراً للبرميل المصدر الواحد) وارتفاع وصل الى (مايقارب إلى ٦٩ دولاراً للبرميل المصدر الواحد) وفرت للعراق بشكل تقريبي ما يقارب من تريليون و ٢٠٠ مليار دولار.

مبلغ وبكل المقاييس ضخماً جداً لو أحسن استثماره لحقق إنجازات حقيقية تخدم المواطن بصورة تلي احتياجاته ومطالبه الأساسية في حين أن الواقع المزري يبين إتساع مساحة الفقر (بحدود ٣٠٪ من مجمل عدد سكان العراق خاصة في مناطق الوسط والجنوب وغيرها) كما تنامت نسبة العجز المالي (لموازنة ٢٠١٩ = ٢٣ مليار دولار)، علماً بأن موازنة عام ٢٠٢٠ لم يتم إعتماها رسمياً من قبل البرلمان العراقي وإنما تم طرحها كمشروع لأشهر محددة بلغت تقديراتها تريليون دينار (مايقارب ١٣٥ مليار دولار) بنسبة عجز مالي مخطط يصل إلى ٤٨ تريليون دينار (١٣٥ مليار دولار) منها ٣ تريليونات دينار (٢,٥ مليار دولار) مخصصة لتنفيذ المشاريع المتفق عليها مع الصين، من هنا ، وتبعاً للخبراء والمستشارين الاقتصاديين العراقيين فإن التأخر في إقرار موازنة عام ٢٠٢١ (الحالية) تؤذن بتداعيات سلبية على النهج الاستثماري المستقبلي الذي طالما تفاخرت به الدولة العراقية على أنه يمثل الفرصة الحيوية لإنعاش ونمو الاقتصاد العراقي بما يعني تأسيس مشاريع استثمارية تنموية ذات جدوى تستطيع أستقطاب أعداد كبيرة من جيوش العاطلين في مختلف التخصصات التي يحتاجها العراق.

ما يمكنني قوله أيضاً أنه ضمن سياق عام تتحكم به عقول غير متتورة ولا ترغب بإحداث أي تقدم او نهضة علمية تنموية حقيقية لن يتمكن العراق من الإسهام ببناء مشاريع استثمارية منتجة صغيرة ومتوسطة دع عنك الولوج لمجال الاستثمار في المشاريع الكبرى المتوقعة او الممتلكنة او تلك التي اضحت لاتجاري التقدم التقني السريع الايقاع ويراد استبدالها بأخرى توفر يفترض أن تُنعش مناخاً استثمارياً تنافسياً مواتياً لبناء "عراق جديد" ، معطيات حيوية تجعل الحاجة ماسة لإن يسترد

العراق كل دينار أو دولار تم نهبه وإيداعه في بنوك أو مؤسسات اقتصادية – مالية دولية أو اقليمية يتحكم بها أشخاص فاسدون يمتلكون رؤى متخلفة فكرياً وأساليب محتكرة للمصادر الأساسية أو "أصول" للدولة . مسألة ستزداد صعوبة مستقبلاً طالما لا تتوافر الإرادة السياسية الفاعلة أو الشفافية في الكشف عن مكامن الخلل المالي في قطاعات الدولة الرئيسية الزراعية – الصناعية والخدمية ما يستدعي الإسراع بإعتماد نماذج ناجحة في دول تمكنت من استرداد جزء مهم من أموالها المنهوبة بطرق متنوعة منها مثلاً اعتماد شركات متخصصة تتمتع بالخبرة القانونية المتركمة المواكبة لمتغيرات العصر والتي ستمكنها من التوصل للمصادر المالية وأصحابها من الفاسدين مقابل (كما اشار الخبير الاقتصادي باسم أنطون) إعطائهم نسبة من الاموال المستردة .

أضاف أنطون عاملاً آخر يجده مفيداً ألا وهو "اتباع أسلوب التجسس على المهربين بطرق غير منظورة، كما بالإمكان التفاوض مع اللصوص أنفسهم في بعض الأحيان". مسألة في تقديري لاتخلو من الحرج وتوتير العلاقات بين الدول. برغم ذلك يفترض أن تجري كافة مسارات المحاسبة بشكل قانوني – قضائي سليم. إن التجارب الناجحة نسبياً التي خاضتها ماليزيا، اندونيسيا، جنوب افريقيا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وعددًا من دول الاتحاد الاوروبي في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، OECD، والدول الاسكندنافية ودول الباسفيكي الشمالي والجنوبي والولايات المتحدة تعطينا بصيصاً من بصيص الأمل المتوقع في تحدي الصعاب والتحديات في مكافحة الفساد. علماً بأن الجزء الجوهرى في مكافحة الفساد يفترض أن ينطلق من رؤى استراتيجية وطنية تعلم باحوال بلادها "أهل مكة أدرى بشعابها"، وثقافة مجتمعاتها وقوانينها المشرعة في مكافحة جرائم الفساد والتي إن تم تطبيقها فعلياً ومع التعديلات المناسبة لروح عصر التقنيات الجديدة يمكن للعراق أن ينتقل من الأرقام الاثني عشر أو العشر الأخيرة لأكثر الدول فساداً وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية Transparency International إلى إرقام أفضل بكثير خلال مرحلة قصيرة نسبياً. أخيراً لايمكنني إنهاء المقال قبل أن أذكر بأن شروط تصاعد حظوظ العراق في مقياس التنمية البشرية المستدامة بكل مضامينها للعام ٢٠٣٠ تستحق بل تتطلب محاربة فايروس الفساد تماماً كما يحارب الإرهاب بشراسة بكل صورته وأشكاله ومستوياته ودون إغفال لمواجهة التحديات الإنسانية – البيئية – الصحية وعلى رأسها محاربة فايروس كورونا "عصر ما بعده ليس كما قبله".

ويطرح الغرابي شروطا على الحكومة مقابل حضورهم في هذا المؤتمر منها "محاسبة من قمع حركة تشرين وتقديمهم للقضاء، والتهيئة لإجراء انتخابات برلمانية مبكرة"، موضحا انه "في حال معرفتنا بالقتلة وتقديمهم للقضاء ربما سنعلن مشاركتنا".